العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية في الحد من التعدي على النقدية"

(دراسة ميدانية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية)

إعداد الباحث:

د. السماني عطا المنان عبد الرحيم محمد

قسم العلوم الإدارية والإنسانية / كلية المجتمع ببريدة / جامعة القصيم / المملكة العربية السعودية

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة:

تناول الباحث دور المراجعة الداخلية في الحد من التعدي على النقدية، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات الرقابة على المقبوضات والمدفوعات النقدية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات والمدفوعات النقدية، وأوصى الباحث بتعزيز الرقابة الذاتية، والرقابة الإلكترونية، والرقابة الميكانيكية على الأصول النقدية بالإضافة إلى توسيع نطاق التعامل مع وسائل الدفع والتحصيل المالي الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: (المراجعة – الداخلية – النقدية – المقبوضات – المدفوعات – الرقابة).

مقدمة الدراسة:

يعد الفساد من الأمراض الخطيرة التي أخذت تهدد حاضر الشعوب ومستقبلها لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية. ومما يقلق العالم اليوم أن الفساد استشرى في الأجهزة الإدارية كالنار في الهشيم وعلى كل المستويات، حتى كاد الناس أن يجمعوا على عدم وجود جهاز في الأجهزة الإدارية إلا وفيه شيء من الفساد ابتداءً من التقاعس في انجاز الواجبات، أو التأخر في حضور ساعات الدوام وتقديم الانصراف، وانتهاءً بالاستحواذ على الوظائف. فتأسست منظمات عالمية غير حكومية لمحاربة الفساد مثل (منظمة الشفافية والعلنية).

للفساد أشكال عديدة ولكن جميع أشكاله لا تتحقق إلا على حساب المصلحة العامة واغلبها يصب في الفساد المالي عندما تهدف إلى الحصول على أموال بطرق غير مشروعة كالرشوة والاختلاس والتزوير أو مخالفة الأنظمة والقوانين أو التعدي على الأصول النقدية دون وجه حق. وعندما تذكر أسباب الفساد يكون في مطلعها غياب القيم الأخلاقية التي تعد الضابط الأساسي للسلوك في كل المجتمعات. فالفساد المالي آفة تفتك بمقدرات الشعوب وتعرقل خطط التنمية وتجعل الوظيفة سلعة تباع وتشترى بالرشوة. والرشوة مفسدة للهيبة الإدارية ومذهبة للعدل وقاتلة للأمانة وملبسة للوظيفة ثوب الذل لان المرتشي ذليل أمام الراشي. فلا بد من إيجاد سبل تكافح الفساد بإشكاله والمالي بشكل خاص وهذه السبل منها ما يتعلق بالمجتمع الذي عليه أن يتمسك بالقيم الأخلاقية وان لا يسمح للرذيلة أن تعلو على الفضيلة ونبذ الفاسدين حتى وإن كانوا في مناصب رفيعة. وأما دور الحكومات فيتمثل في فرض سلطة القانون وتطبيقه على كل المستويات فلا يعاقب الضعيف ويترك الشريف. وأما الدور الثالث فهو يتعلق بالأجهزة الإدارية عن طريق أساليب وإجراءات عملها التي تضطلع بها هيئات الرقابة الداخلية. فالرقابة الداخلية ينبغي أن تتعدى حدود التدقيق الحسابي والمستندي وتذهب إلى ما خلف الحدث الاقتصادي. وهذا يتطلب منها أن تكون واسعة الصلاحيات متعددة الاختصاصات مبنية على أسس النزاهة والكفاءة. لان المجتمعات وان كثر فيها الفساد تبقى القيم الأخلاقية بذرة مستعدة للإنبات متى ما وجدت الرعاية من الأيدي الأمينة. فإجراءات الرقابة الداخلية قادرة على إجهاض حالات الفساد المالي قبل استفحالها. وتكون إجراءات الرقابة فعالة عندما يتوفر لها الجو الرقابي وتساندها قوة القانون ونزاهة القضاء.

مشكلة الدراسة:

إن الموارد تتصف بالندرة وينبغي عدم التفريط بها واستخدامها الاستخدام الأمثل، والوظيفة لها قدسية تستمدها من صميم واجباتها وأهدافها القائمة على تحقيق للمصلحة العامة وخدمة المجتمع. والفساد لا يتحقق إلا من خلال تغليب المصلحة الخاصة على العامة.

فتتوجه الأموال إلى جيوب الفاسدين، وتعتبر النقدية أكثر أنواع الأصول حساسية وذلك لسهولة تحويله لأصل آخر بسهولة وسرعة فائقة وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية؟

أهمية الدراسة:

أهمية البحث مستمدة من أهمية المال في كل شؤون الحياة ومن ضرورة استغلاله الاستغلال الأمثل وعدم الإفراط والتفريط به. فالمال الذي يوضع في غير موضعه يمثل هدراً للموارد، وتفويتاً لفرص سد الحاجات الضرورية، وعرقلة لخطط التنمية، لذلك لابد من إيجاد وسائل لتعزيز المحافظة على الأصول النقدية سواء على مستوى الدولة أو مستوى المؤسسة والفرد.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1- معرفة مفهوم المراجعة الداخلية.
2- معرفة أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.
3- معرفة مفهوم الأصول النقدية.
4- معرفة متطلبات الرقابة على المقبوضات النقدية.
5- معرفة متطلبات الرقابة على المدفوعات النقدية.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية

الحدود الزمانية: من العام 2016م حتى العام 2021م.

أساليب جمع البيانات:

سوف يتم جمع البيانات من خلال:

1. البيانات الأولية من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية.

2. البيانات الثانوية من خلال الكتب، والدوريات العلمية، والرسائل الجامعية، والتقارير المالية والإدارية، ومواقع الانترنت.

أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام المدخل الوصفي التحليلي، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار مدي صحة فرضيات البحث.

ثالثاً: الإطار العام للمراجعة الداخلية:

1-لمحة تاريخية عن الرقابة الداخلية:

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينات، وكان ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الداخلية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل معها في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشاً بحيث أنها لم تحظى بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعين الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941م وكونوا ما يسمى (معهد المراجعين الداخليين الأمريكي) الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها.

أما في وقتنا الحاضر فقد أصبحت المراجعة الداخلية بالغة في الأهمية، باعتبارها أداة يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث بدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المحاسبية، ثم اتجه بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية. (العمرات، 1990م).

وعلى ضوء هذا أصبحت المراجعة الداخلية بمثابة العين الساهرة على مصالح المنشأة العامة والبنوك خاصة إذا أصبح وجودها لا غنى عنه، فهي تعد وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، وتضمن للبنك حماية أمواله لكونه معرض للأخطار في أغلب الأحيان، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات، وجودتها، وكفايتها، وعدالتها، وكما أنها تتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة، أما المراجعة الخارجية فيمكن أن يكون لها دور اعتمادي وقانوني لتجلب نظرة جديدة خارجة على المنشأة. وقد تطورت المراجعة الداخلية وأختلف التطور من صناعة إلى أخرى، بل من منشأة إلى أخرى داخل نفس الصناعة وقد أدى هذا التطور إلى إضافة بُعد جديد وهو تقييم أداء العمليات للوقوف على مدى كفاءة هذا الأداء.

يلجأ الكثير من المدراء الماليين إلى تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك من أجل إعداد بيانات مالية صحيحة وفقاً لأهداف الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية. وقد أدى التطور العلمي والنمو في مجال النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها، وصعوبة أدائها، وتعدد مشاكلها، وقد أدى ذلك إلى التطور في مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية، للتأكد من فاعلية

الرقابة الداخلية التي تمثل المراجعة الداخلية عنصراً هاماً فيها، وكلما كبر حجم المشروع زادت الحاجة إلى توفير نظام مراجعة داخلية فعّال، بحيث تمارس المراجعة على أوجه نشاطات المشروع سواء كان نشاط إداري أو الي، إذ أن وجودها أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً لكل عملية من عمليات المشروع، كالعمليات النقدية والتي تحتاج للمراجعة بغرض اكتشاف أي اختلاس أو تلاعب بها.

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة، وهي أيضاً وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول، وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والهادفة إلى الوصول إلى أكبر كفاية إنتاجية، وأيضاً تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية.

2/ مفهوم المراجعة الداخلية:

عند تتبع التطور الزمني للمراجعة الداخلية، نجد أنها قد مرت بالعديد من المراحل التي يمكن إدراجها كما يلي:

- لقد عرفها مجمع المحاسبين الأمريكيين للمراجعة في عام 1947م على أنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر الموضوعية، ثم توصيل تلك النتائج للأطراف المعنية" (الحمل و الجزار، 1999م).
- ما قبل سنة 1957م كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها "التي يقوم بها مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعقب الأخطاء، فقد انحصرت على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقها في العمليات المالية فقط فقد كان هدفاً وقائياً. (الوردات، 2006م).
- ما بين 1957م–1971م: توسع مجال عمل المراجعة الداخلية وكذلك أهدافها، حيث لم يقتصر على الأهداف الوقائية فقط، بل تعدتها للأهداف البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المراجع الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن، وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات فقد جاء تعريف المراجعة الداخلية على أنها "النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية، وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة، فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة" (حمادي، 2008م).
- من 1971م حتى 1999م: تم صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين IIA: "على أنه نشاط نوعي، استشاري، وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز اهداف المؤسسة من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى" (السواح، 2006م).
- أما في العام 2001م فقد تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية، وتم تعريفها على أنها "نشاط مستقل، موضوعي، تأكيدي، ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة وحوكمة الشركات" (الوردات، 2006م).
- أما أحدث تعريف للمراجعة الداخلية وأكثره قبولاً، ومتعارف عليه، هو تعريف معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت كالآتي "إن المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وهو نوع

من الإجراءات الرقابية التي تتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الإجراءات الرقابية الأخرى وذلك لخدمة الشركة" (اشتيوي، 2003م).

3/ أهمية المراجعة الداخلية:

يكمن دور المراجعة الداخلية في أنها أداة رقابية تعمل على اكتشاف الأخطاء وأوجه القصور والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وأيضاً أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، حيث تنبه الإدارة ولجنة المراجعة إلى المخاطر الهامة التي تؤثر على أهداف وعمليات وموارد الشركة، كما أن لها دوراً استشارياً في تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر، وترتبط فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بمدى كفاية الموارد المخصصة لها، والدعم المقدم من الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية، مع ضمان التدريب المستمر، ويؤدي تحسين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية إلى تفعيل دورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها. (عبد الغني، 2003م).

ويلاحظ في السنوات الأخيرة ظهور العديد من حالات فشل المؤسسات، وخصوصاً تلك الحالات التي انهارت فيها شركات عملاقة، وقد لفت ذلك انظار المستثمرين والباحثين وغيرهم من المهتمين بمجالات الأعمال والاقتصاد، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات وخلصت إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض جودة لجان المراجعة أو غياب وظيفة المراجعة الداخلية.

ومن ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة تغييراً في أنماط الملكية نتيجة تحول ملكية الأسهم من المستثمر الفرد إلى المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق الاستثمار، والبنوك وغيرها، مما أدى ذلك إلى تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من المستثمرين الذين أصبح لهم تأثير فعال على مجلس الإدارة، وبدأ هؤلاء المستثمرين يناشدون بضرورة التغير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها المؤسسات بما يحقق الحماية لمصالحهم.

وأدت هذه التطورات في بيئة الأعمال إلى ظهور الحاجة لتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لضمان حماية حقوق المستثمرين في المؤسسات المختلفة، ولعل من أبرز مظاهر التغيير في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات والدراسات أجرت فيها ما يلي: (كامل و عيسى، 2008م)

أ/ صدور تقرير لجنة تريدواي في عام 1987م والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية، ولتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المؤسسات، وينادي التقرير بضرورة تحسين الأداء الإداري، ووجود لجان مراجعة مستقلة وفاعلة، وإشراف دقيق للجنان المراجعة للتأكد من استقلالية كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.

ب/ صدور قانون "ساربانيس–أوكسلي" عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام 2002م نتيجة حالات الانهيار في الشركات العملاقة والذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها الشركات المساهمة حيث زادت أهمية المراجعة الداخلية مع متطلبات هذا القانون، فعلى الرغم من أن هذا القانون لم يحدد بشكل قاطع دور وظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسات، إلا أن توسيع متطلبات الحوكمة بالنسبة لكل من لجنة المراجعة، والمراجع الخارجي، والإدارة العليا، ومجلس الإدارة، يقتضي أيضاً توسيع دور المراجعة الداخلية باعتبارها طرفاً رابعاً في حوكمة المؤسسات، كما أكد على ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات المساهمة، مع إلزام إدارة كل شركة بإصدار تقرير ضمن التقرير المالي السنوي يؤكد مسئولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية، وتنفيذه بفاعلية، مع التأكيد

على استقلالية لجان المراجعة، وقد صار للمراجعة الداخلية العديد من الأدوار المترابطة فيما بينها والتي تحتم عليها تطوير إجراءاتها لتتماشى مع متطلبات هذا القانون، والتي تؤدي في النهاية للوصول إلى النتائج المتوقعة منها والقابلة للمقارنة.

ج/ صدور عدد من التوصيات لمعهد المراجعين الداخليين في 2002م والتي قدمت إلى سوق الأوراق المالية في نيويورك والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي، والإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وضرورة الإنشاء، والبقاء على وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية، على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين، فضلاً عن إصدارها للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والتي وضعت عام 2003م، وأصبحت نافذة اعتباراً من عام 2004م، والتي تخضع للتحديث من فترة إلى أخرى حسب المستجدات التي تؤثر عليها.

4/ أهداف المراجعة الداخلية:

تطورت أهداف المراجعة الداخلية وأصبحت تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة، حيث تطورت من نظرة محاسبية محضة تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، إلى الاهتمام بكل النشاطات والوظائف في الشركات، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى هدفين هما: (عبد الله، 2003م)

أ/ حماية ممتلكات الشركة ومصالحها: يسعى المراجع الداخلي إلى حماية مصالح الشركة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والضياع والانحراف باستخدام إجراءات ملائمة، كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية ويعتمد لتحقيق هذا الهدف على برامج لمراجعة النواحي المالية والمحاسبية عن طريق المراجعة المالية وتتضمن فحص كل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ واختيار السجلات المناسبة والقوائم المالية والتحقق من عناصر المركز المالي.

ب/ البناء والإصلاح: عن طريق تقديم توصيات لإجراء التعديلات اللازمة على نواحي النشاط وتعتمد في هذا المجال على القياس والتقييم، ومراجعة خطط وسياسات وإجراءات الإدارة عن طريق القيام بمراجعة خاصة تتعلق بمختلف نشاطات المؤسسة. حيث أن مفهوم المراجعة الداخلية تطور مع ظهور حوكمة المؤسسات الأمر الذي أدى إلى إحداث تطور في أهداف المراجعة الداخلية والتي تتمثل في الآتي: (كامل و عيسى، 2008م)

- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية المؤسسة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة.
- تقويم وتحسين فاعلية عمليات حوكمة المؤسسات.

5/ خصائص المراجعة الداخلية:

للمراجعة عدة خصائص تميزها عن بقية الأدوات الأخرى نذكر منها ما يلي: (الصبان، نظرية المراجعة وآليات التدقيق، 2003م)

أ/ المراجعة عملية منتظمة، أي أن اختبارات المراجع تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع ومضبوط لعملية المراجعة.

ب/ ضرورة الحصول على قرائن وأدلة إثبات وتقديمها بطريقة موضوعية.

ج/ تشتمل المراجعة على إبداء رأي فني محايد، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من المعايير التي تستخدم كأساس للتقييم وإبداء الرأي.

د/ إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المستفيدة.

6/ أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى عدة أنواع، ومن أهمها ما يلي:

أ/ المراجعة المالية: وتخص مراجعة السجلات والدفاتر والمستندات والعمليات وجميع الإجراءات المتعلقة بالنواحي المالية مثل التحقق الفعلي للأصول وصحة الوثائق والمستندات والدفاتر وجميع الحسابات المالية وإجراء المقارنات وفحص الإيرادات والمصروفات. (الشتوي، 2003م)

ب/ المراجعة الإدارية: تخص مراجعة وفحص الإجراءات الرقابية والسياسات الإدارية مثل التأكد من إتباع سياسات التخزين واختبار العمليات الإنتاجية المختلفة من حيث الجودة والرقابة والتأكد من برامج تدريب الموظفين وسبل تطويرها.

ج/ مراجعة العمليات: هذا النوع من المراجعة والذي يهتم بالناحية التسييرية في مختلف نشاطات المؤسسة، يدرس مدى نجاح تطبيق سياسات الإدارة، ويزود متخذ القرار عبر مختلف مستويات الهرم التنظيمي بتحاليل واقتراحات بقصد ترقية تلك النشاطات وتطوير المؤسسة، وبتعبير آخر فإن مراجعة العمليات تتعدى النواحي المالية لتشمل جميع العمليات التي هو بصدد دراستها. (بوتين، 2005م).

ويمكن الإشارة إلى أن المراجعة الداخلية –بشكلها الحالي–تقوم بجميع الأنواع السابقة فهي عبارة عن أداة للرقابة الداخلية الشاملة لجميع الأقسام والعمليات بالمؤسسة، فهي تغطي العديد من النواحي مثل المراجعة المالية، والمراجعة الإدارية، والقيام بمراجعة العمليات، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والتوجيهات وكذلك متابعة مدى التزام المؤسسة بتطبيقاتها لحوكمة المؤسسات، وأيضاً كآلية للحد من الفساد.

7/ فروض المراجعة الداخلية:

تحتاج المراجعة إلى معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية للتعامل مع المشاكل المرتبطة ببيئة المراجع وتتمثل الفروض الأساسية للمراجعة في الآتي:

أ/ قابلية البيانات للفحص: ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي تعتمد عليها من أجل إيجاد نظام للاتصال بين المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في الآتي: (الصبان و سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، 2005م)

- ملاءمة المعلومات: وذلك يعني ضرورة ملاءمة المعلومات لاحتياجات المستخدمين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

- القابلية للفحص: وهذا يعني أنه في حالة قيام شخصين بفحص المعلومات نفسها فلابد أن يصلا إلى نفس النتائج التي يجب التوصل إليها، وتنبه أهمية هذا المعيار من انفصال مستخدمي المعلومات عن مصدر إعدادها وتعارض مصالحهم مع مصالح معدي تلك المعلومات.
- البعد عن التحيز في التسجيل: وهذا يعني تسجيل الحقائق بطرية عادلة وموضوعية.
- القابلية للقياس الكمي: وهي الخاصية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، فالقياس الكمي يضيق منفعة تحويل المعلومات من معلومات أولية إلى معلومات ذات قيمة إضافية ومن خلال عملية حسابية ويقودها هذا الفرض إلى دراسة مختلف الطرق للحصول على المعرفة والبرهان والالتزام بتطبيقها في مجال المراجعة وكذلك دراسة مسؤوليات المراجع في الحصول على الأدلة الكافية.

ب/ عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة: يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة، حيث يقوم المراجع بإمداد الإدارة بمعلومات بغرض اتخاذ قرارات صائبة، بينما نجد الإدارة تمد المراجع بمعلومات يستطيع على أساسها أن يبدي رأيه الفني المحايد على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة. (التهامي و صديقي، 2003م).

ج/ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: جاء هذا الفرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء، مما يجعل من الممكن إعداد برنامج للمراجعة بصورة تخفض من الفحص، ويعني هذا الفرض احتمال وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يصاحبه خلل في الرقابة الداخلية، فالأخطاء يمكن أن تحدث على الرغم من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة. (الصحن و الصبان، 2004م).

د/ التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يقوم هذا الفرض على أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي التي تستخدم للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، وهذا يعني أن المراجع يسترشد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كدليل للحكم على مدى عدالة القوائم المالية وتبرير رأيه الفني.

هـ/ العناصر التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون صحيحة كذلك في المستقبل: وهذا يعني أنه إذا أتضح للمراجع أن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها، وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن الوضع سيستمر كذلك في المستقبل إلا إذا وجد دليل على عكس ذلك، وإن اتضح له أن إدارة المؤسسة تميل على التلاعب في الحسابات وأن الرقابة الداخلية ضعيفة فإنه إذا وجد دليل على ذلك يتعين عليه أخذه بعين الاعتبار ويكون في حرص منه في المرات القادمة. (الصحن و الصبان، 2004م).

8/ تطور مهنة المراجعة الداخلية:

لقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية نمواً واضحاً في السنوات الأخيرة، كما أتسع مجال عملها، وتزايد اعتراف الإدارة العليا بمختلف الشركات بأهميتها في تحقيق أنشطة الحماية والدقة والالتزام، فضلاً عن دورها غير التقليدي في تعظيم القيمة الاقتصادية للشركة.

ولتحقيق الأنشطة التقليدية وغير التقليدية للمراجعة الداخلية بكفاءة عالية تتحمل إدارة المنشأة مسؤولية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية في الشركة لدعم ثقة المساهمين، وتوفير التقارير التي تؤكد بأن إدارة المنشأة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة مناسبة، وعليه فإن مسؤولية الحكم على الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها لا تقع على عاتق الإدارة العليا فقط إلا أن يجوز لها أن

تفوض المراجع الداخلي في القيام بإجراء اختبارات للتحقق من مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية في بعديها المالي والإداري، أيضاً من أجل تعظيم قيمة المراجعة الداخلية فقد توالت إصدارات المجامع العلمية والمنظمات المهنية على المستوى الدولي في العام 2003م.

وفيما يلي القيمة الاقتصادية المضافة لوظيفة المراجعة الداخلية خلال هاتين الفترتين (معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، 2003م)

شكل رقم (1)

تطور ممارسة مهنة المراجعة الداخلية

أوجه المقارنة	المراجعة الداخلية تقليدياً	المراجعة الداخلية حديثاً
الخدمات	الفحص، والتقييم	التأكد الموضوعي، الخدمات الاستشارية
الأنشطة	الحماية، الدقة، الكفاءة، الاحترام	تعظيم قيمة المنظمة، دعم حوكمة الشركات
الأهداف	منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والتلاعب	إدارة المخاطر المالية والتشغيلية
الوسائل	اختبارات الالتزام والتحقيق	الفحص التحليلي
التبعية والتوصيات	الإدارة التنفيذية	لجنة المراجعة، المساهمين ومجلس الإدارة
الحياد	التبعية الإدارية	الاستقلال

المصدر: (معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، 2003م)

رابعاً: النقدية:

1/ مفهوم النقدية:

وردت العديد من التعريفات للنقدية منها على سبيل المثال ما يلي:

"يستخدم اصطلاح النقدية في المحاسبة بصفة عامة للدلالة على النقود الموجودة في خزينة المنشأة والمودعة في البنوك وأي عناصر أخرى يقبلها البنك كإيداع في الحال، وتتضمن هذه العناصر ليس فقط العملات المعدنية والورقية ولكن أيضاً الشيكات، أما أوراق القبض والشيكات المسحوبة لأمر المنشأة والتي تستحق في تاريخ لاحق ولا تقبلها البنوك كإيداع في الحال، فلا تدخل ضمن التعريف المحاسبي للنقدية. ويتم عادة التفرقة في حسابات المنشأة بين النقدية الموجودة بخزينة المنشأة والنقدية المتوفرة في البنوك، باعتبار أن مثل هذه التفرقة هامة عند إعداد قائمة المركز المالي" (الوابل، 2001م).

"النقدية هي تلك الأصول التي لها صفة السيولة والتي بواسطتها يمكن للمشروع تبادل السلع والخدمات. وتشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية الموجودة في صندوق المنشأة أو في حساباتها المختلفة في البنوك المختلفة. وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع لدى البنوك" (الدليمي، القشي، و السيد، 2006م).

"تتكون النقدية من العملات النقدية المعدنية، والأوراق النقدية، والشيكات، والأوامر النقدية، والنقدية في الصندوق، والنقدية المودعة في البنوك، والودائع الأخرى المشابهة. والقاعدة العامة أن البنك إذا قبل الوديعة، فعندئذ تعتبر هذه الوديعة نقدية. أما الطوابع البريدية والشيكات المؤجلة فلا تعتبر من العناصر النقدية. فيتم اعتبار الطوابع البريدية مصروفات مقدمة، أما الشيكات المؤجلة فيتم اعتبارها مثل عنصر المدينين" (ويجانت، كيسو، و كميل، 2014م).

من التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم النقدية ينحصر فقط العملات الورقية والمدنية والشيكات الآنية والودائع وأي عناصر أخرى يقبلها البنك كإيداع في الحال، ويستثنى من مفهوم النقدية الطوابع البريدية والشيكات الآجلة.

2/ الرقابة على النقدية:

يلزم أن يتوافر في نظام الضبط والرقابة الداخلية للنقدية مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يمكن إيجازها على النحو التالي: (الوابل، 2001م)

أ/ الرقابة على النقدية بصفة عامة: من أهم الإجراءات للرقابة على النقدية بصفة عامة ما يلي:

- فصل عمليات الاحتفاظ بالنقدية وتداولها عن عمليات الاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن الحسابات الخاصة بالنقدية.
- فصل عمليات الاحتفاظ بالنقدية وتداولها عن عمليات الاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن الحسابات الخاصة بالنقدية.
- فصل وظيفة استلام النقدية عن وظيفة صرف النقدية، بحيث لا يقوم نفس الشخص بالوظيفتين معاً في آن واحد، وإلا زاد احتمال الخطأ وضياع النقدية ولو بحسن النية.
- تقسيم الاختصاصات المتعلقة بالنقدية بين أكثر من موظف وبحيث يصبح عمل أحد الموظفين بمثابة مراجعة على عمل الموظف الآخر.

ب/ الرقابة على المقبوضات: من أهم إجراءات الرقابة على المقبوضات ما يلي:

- التسجيل الفوري للمقبوضات النقدية بمجرد استلامها.
- استخدام وسائل التسجيل الآلي للمتحصلات النقدية، خصوصاً إذا كانت هذه العمليات متعددة ومستمرة يومياً، وذلك عن طريق استخدام آلات تسجيل النقدية، وعلى أن تتم مطابقة مجموع سجل المتحصلات على شريط الآلة مع الموجود فعلاً من النقدية بواسطة شخص آخر بخلاف الشخص المسئول عن المتحصلات النقدية
- إيداع النقدية المحصلة يومياً في البنك بشكل سليم، ويفضل عدم سداد مدفوعات نقدية من المقبوضات النقدية المستلمة.

ج/ الرقابة على المدفوعات: من أهم الإجراءات للرقابة على المدفوعات ما يلي:

- صرف جميع المدفوعات بشيكات باستثناء صندوق المصروفات النثرية.
- اعتماد المدفوعات قبل الصرف.

- تركيز صلاحية اعتماد الصرف في عدد محدود من الأفراد وفي حدود صلاحيات معينة.
- فصل وظيفة اعتماد الصرف عن وظيفة التوقيع على الشيكات.
- التحقق من صحة مستندات الصرف قبل اعتماد الصرف، ويؤشر على المستندات بالصرف بمجرد توقيع الشيك حتى لا تتكرر عملية الصرف لنفس المستندات.
- استخدام الشيكات مسلسلة الأرقام ويؤشر على الشيكات التالفة بتأشيرة ملغاة وتبقى في مسلسلها في دفتر الشيكات.
- توقيع الشيك من شخصين على الأقل، تحقيقاً لمبدأ الرقابة الثنائية أو المزدوجة.
- مطابقة رصيد النقدية كما في كشف الحساب الذي يعده البنك مع الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة وإعداد مذكرة التسوية وذلك بصفة دورية.

بالنظر إلى إجراءات الرقابة التي يجب أن تفرض عند تعاملنا مع النقدية، وذلك على مستوى النقدية بصفة عامة، أو على مستوى المقبوضات النقدية، أو على مستوى المدفوعات النقدية، نجدها مقنعة وكافية لحماية النقدية من التعدي عليها بشكل غير مشروع، ولكن بالرغم من ذلك عمليات التعدي على النقدية بشكل غير مشروع مستمرة، الأمر الذي يجعل باب وضع مزيد من إجراءات الرقابة على النقدية مفتوحاً للباحثين والأكاديميين والمهتمين بالمحاسبة سواء كانوا أفراداً أو هيئات أو منظمات.

3/ مصادر المقبوضة النقدية:

تتحصل الشركات على النقدية من مصادر عديدة أبرزها ما يلي:

أ/ النقدية المستلمة من المبيعات النقدية.

ب/ النقدية المستلمة من حسابات المدينين وأوراق القبض.

ج/ النقدية المستلمة من بيع أصل من أصول الشركة.

د/ النقدية المستلمة من الإيرادات الأخرى.

هـ/ النقدية المستلمة نتيجة حصول الشركة على قرض.

و/ النقدية المستلمة نتيجة زيادة رأس مال الشركة نقداً.

4/ أوجه استخدام المدفوعات النقدية:

تقوم الشركات باستخدام المدفوعات النقدية لتغطية أوجه صرف مختلفة منها ما يلي:

أ/ المدفوعات النقدية المستخدمة للمشتريات النقدية.

ب/ المدفوعات النقدية المستخدمة لسداد القروض وحسابات الدائنين.

ج/ المدفوعات النقدية المستخدمة لشراء الأصول الثابتة.

د/ المدفوعات النقدية المستخدمة لسداد المصروفات المختلفة.

هـ/ المدفوعات النقدية المستخدمة لتوزيع الأرباح.

خامساً: الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية:

يتم توزيع الشركات المدرجة في السوق على (21) قطاع هي: قطاع الطاقة ويضم (5) شركات، وقطاع المواد الأساسية ويضم (42) شركة، وقطاع السلع الرأسمالية ويضم (12) شركة، وقطاع الخدمات التجارية والمهنية ويضم (4) شركات، وقطاع النقل ويضم (6) شركة، وقطاع السلع طويلة الأجل ويضم (6) شركات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية ويضم (10) شركات، وقطاع الإعلام والترفيه ويضم (2) شركة، وقطاع تجارة السلع الكمالية ويضم (8) شركات، وقطاع تجزئة الأغذية ويضم (5) شركات، وقطاع إنتاج الأغذية ويضم (12) شركة، وقطاع الرعاية الصحية ويضم (8) شركات، وقطاع الأدوية ويضم (1) شركة، وقطاع البنوك ويضم (11) بنك، وقطاع الاستثمار والتمويل ويضم (4) شركات، وقطاع التأمين ويضم (30) شركة، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية ويضم (2) شركة، وقطاع الاتصالات ويضم (4) شركات، وقطاع المرافق العامة ويضم (3) شركات، وقطاع الصناديق العقارية المتداولة ويضم (17) شركة، وقطاع إدارة وتطوير العقارات ويضم (11) شركة.) (تداول السعودية، 2021م)

جدول رقم (1)

هيكلة السوق المالية السعودية حسب القطاعات

م	اسم القطاع	عدد الشركات داخل القطاع
1	الطاقة	5
2	المواد الأساسية	42
3	السلع الرأسمالية	12
4	الخدمات التجارية والمهنية	4
5	النقل	6
6	السلع طويلة الأجل	6
7	الخدمات الاستهلاكية	10
8	الإعلام والترفيه	2
9	تجارة السلع الكمالية	8

10	تجزئة الأغذية	5
11	إنتاج الأغذية	12
12	الرعاية الصحية	8
13	الأدوية	1
14	البنوك	11
15	الاستثمار والتمويل	4
16	التأمين	30
17	التطبيقات وخدمات التقنية	2
18	الاتصالات	4
19	المرافق العامة	3
20	الصناديق العقارية المتداولة	17
21	إدارة وتطوير العقارات	11
مجموع الشركات المدرجة بالسوق		203

المصدر:) تداول السعودية2021 ,م (

سادساً: إجراءات الدراسة الميدانية:

تشتمل هذا الجزئية على الإجراءات التي اتبعها الباحث في الدراسة التطبيقية من تحديد مجتمع الدراسة الميدانية، واختيار مفردات العينة الممثلة لهذا المجتمع ووصفها. مع بيان أدوات الدراسة المستخدمة لجمع البيانات وكيفية التوصل إليها، وهي الاستبيان، وإجراء اختبارات الثبات والصدق للاستبيان للتأكد من صلاحيته للدراسة. كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية التي استخدمت لدراسة وتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، أما عينة الدراسة فتتمثل فيما يلي:

أ/ عدد (65) فرد، وذلك باختيار عدد (5) أفراد من كل شركة تم اختيارها عشوائياً من مجموعة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، والذين يمثلون مجموعة المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين. وتم توزيع عدد (65) استبيان استرجع منها عدد (65) استبانة تم استخدامها في التحليل.

ب/ عدد (5) أفراد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة أساتذة الجامعات المتخصصين في مجال المحاسبة.

ج/ عدد (16) فرد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة المراجعين القانونيين.

فطبيعة مشكلة وفرضيات هذا البحث يوجد لها اهتماماً مقدراً وسط مجتمع البحث، وتم توزيع عدد (86) استبيان على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (86) استبيان سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول رقم (2)

الاستبيانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها

البيان	العدد	النسبة %
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	86	% 100
استبيانات غير صالحة للتحليل	0	% 0
إجمالي الاستبيانات الموزعة	86	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات.

2/ تصميم أداة الدراسة

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان لدراسة دور الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية في الحد من التعدي على النقدية، والاستبيان هو من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية ويتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ولقد اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

أ. الاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة دور الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية في الحد من التعدي على النقدية بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة، وذلك للاستفادة منها في إعداد أداة جمع البيانات.

ب. إعداد قائمة الاستبيان والتي تتألف من ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

اشتمل على خطاب موجه للمستجيبين يبين هدف الدراسة وعنوانها.

القسم الثاني: وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وشملت البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي:

أ. التخصص العلمي.
ب. المؤهل العلمي.
ج. عدد سنوات الخبرة.
د. الوظيفة.
هـ. العمر.

القسم الثالث:

وشمل متغيرات الدراسة الأساسية (بيانات الدراسة): وهي التي من خلالها يتم التعرف على فرضيات الدراسة، ويشتمل هذا القسم على عدد (16) عبارة تمثل فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية وتتكون من (8) عبارات.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية وتتكون من (8) عبارات.

وقد اعتمد الباحث في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي. حيث تم إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

- الوسط الفرضي = مجموع الأوزان ÷ عدد الأوزان = (15÷5) = 3
- الوسط الفعلي = مجموع إجابات المبحوثين عن عبارة الفرضية على عدد المبحوثين.

فإن زادت قيمة الوسط الفعلي عن قيمة الوسط الفرضي دلّ ذلك على الاتجاه الإيجابي لإجابات المبحوثين والعكس.

3/ أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

قام الباحث بترميز أسئلة الاستبيان ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences" ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

أ–إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لعبارات الاستبيان المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل الفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم استخدامه للتحقق من صدق الأداء.

ب–أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات الدراسة، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة % لكل متغير على حدا، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي.

كذلك حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المبحوثين.

ج–تم استخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لمعرفة الفروق بين إجابات المبحوثين وتم حسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\chi^2 = \sum \{O_i - E_i\}^2 / E_i$$

حيث χ^2 = كاي تربيع

$\sum$ = المجموع

O_i = التكرارات المشاهدة

E_i = التكرارات المتوقعة

د–اسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة .

4/ تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أداة الدراسة من خلال المقاييس التالية:

(أ). ثبات وصدق الأداة (الاستبيان):

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه في نفس الظروف) (عبد الفتاح)ويستخدم لقياس الثبات " معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح . أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، والصدق هو الجزر التربيعي لمعامل الثبات.

جدول رقم (3)

معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

معامل الثبات	معامل الصدق	عدد العبارات
0.61	0.78	16

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد قيمة الثبات الكلية للاستبيان هي 61% وقيمة الصدق الكلية للاستبيان هي 78% عليه يتمتع الاستبيان بدرجة عالية من الصدق وجيدة من الثبات.

5/ / تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أ/ تحليل البيانات الشخصية:

جدول(4): التخصص العلمي

العبارة	العدد	النسبة
محاسبة	75	%87.2
إدارة أعمال.	11	12.8%
بنوك ومصارف	0	0
أخرى	0	0
المجموع	**86**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 87.2% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، و12.8 إدارة أعمال. نلاحظ أن معظم أفراد الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة مما يدعم الدراسة.

شكل (2): التخصص العلمي

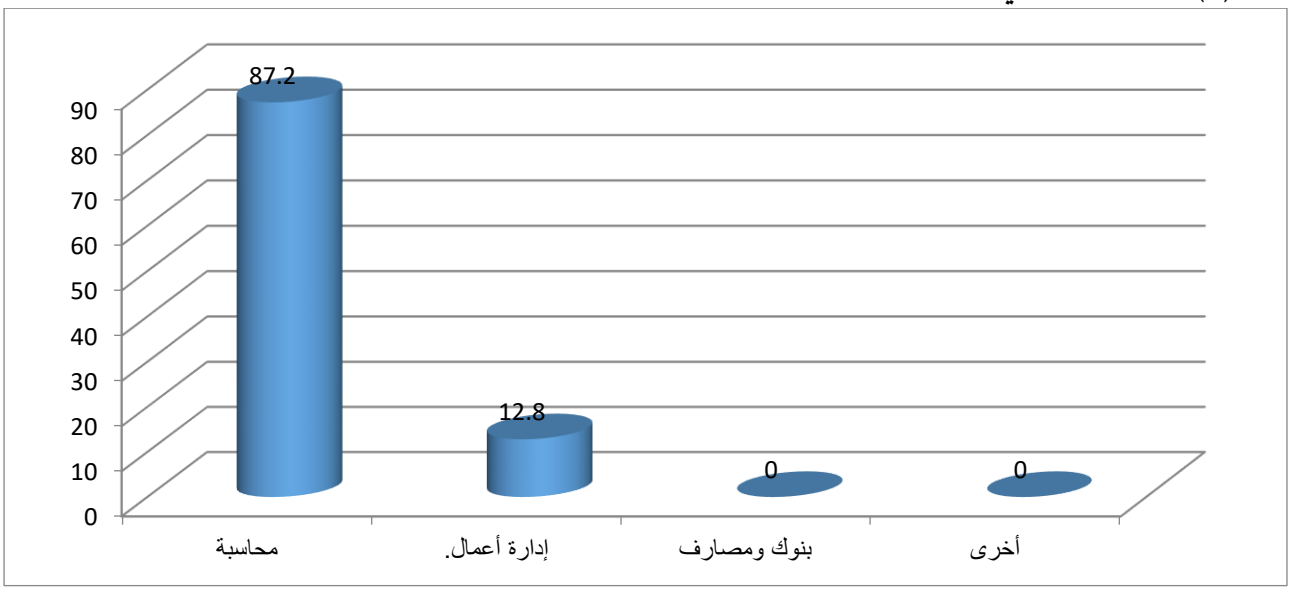

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(5): المؤهل العلمي

العبارة	العدد	النسبة
ثانوي	0	0
بكالوريوس	69	%80.2
ماجستير	12	%14
دكتوراه	5	%5.8
المجموع	**86**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 80.2% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم التعليمي بكالوريوس، و14% ماجستير، و5.8% دكتوراه. نلاحظ أن كل أفراد الدراسة حاصلون على درجة البكالوريوس فما فوق مما يدعم الدراسة.

شكل (3): المؤهل العلمي

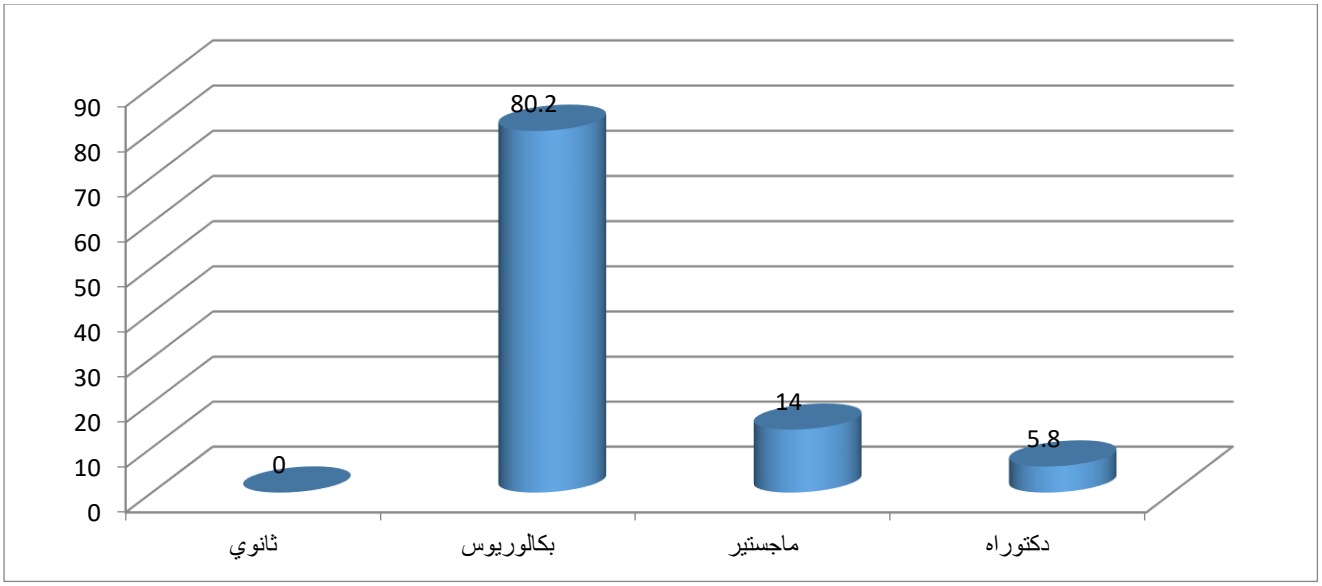

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(6): عدد سنوات الخبرة

العبارة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات.	14	%16.3
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات.	50	%58.1
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة.	21	%24.4
15سنة فأكثر.	1	%1.2
المجموع	**86**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 16.3% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم أقل من 5 سنوات، و58.1% خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات، و24.4% خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و1.2% 15سنة فأكثر، نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة عملية جيدة مما يدعم الدراسة.

شكل (4) : عدد سنوات الخبرة

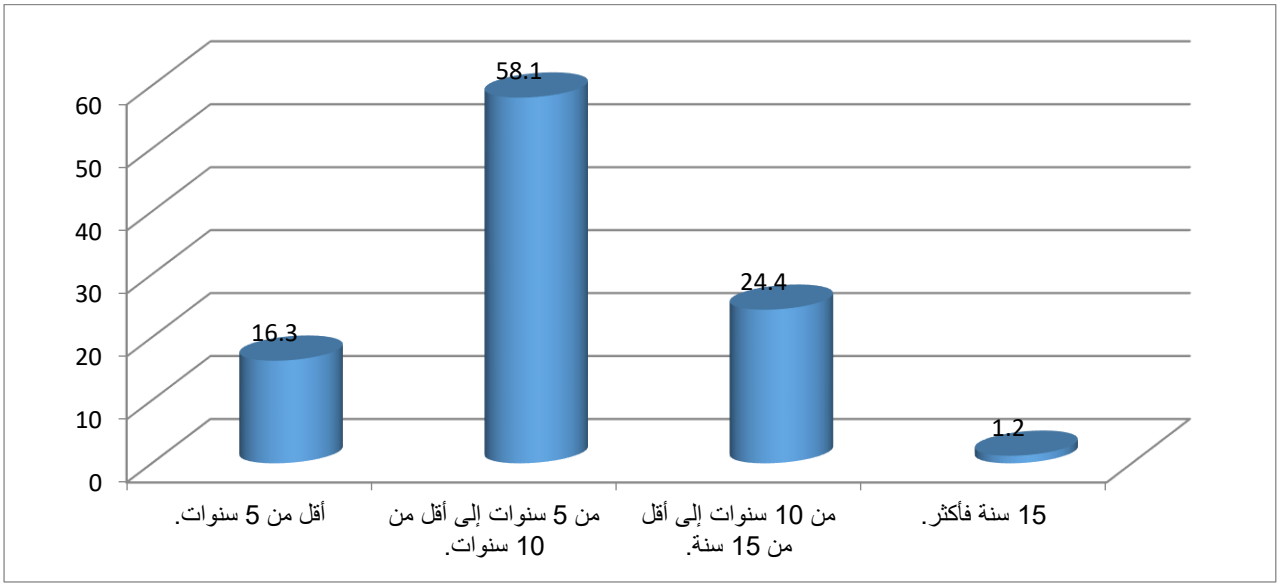

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول(7): المسمى الوظيفي

العبارة	العدد	النسبة
عضو هيئة تدريس	5	%5.8
محاسب	41	%47.7
مدير مالي	13	%15.1
مراجع داخلي	11	%12.8
مراجع خارجي	16	%18.6
المجموع	**86**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 5.8% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي عضو هيئة تدريس، و47.7% محاسب، و15.1% مدير مالي، و12.8% مراجع داخلي، و18.6% مراجع خارجي، نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى حقل الدراسة الشيء الذي يدعم النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

شكل (5): المسمى الوظيفي

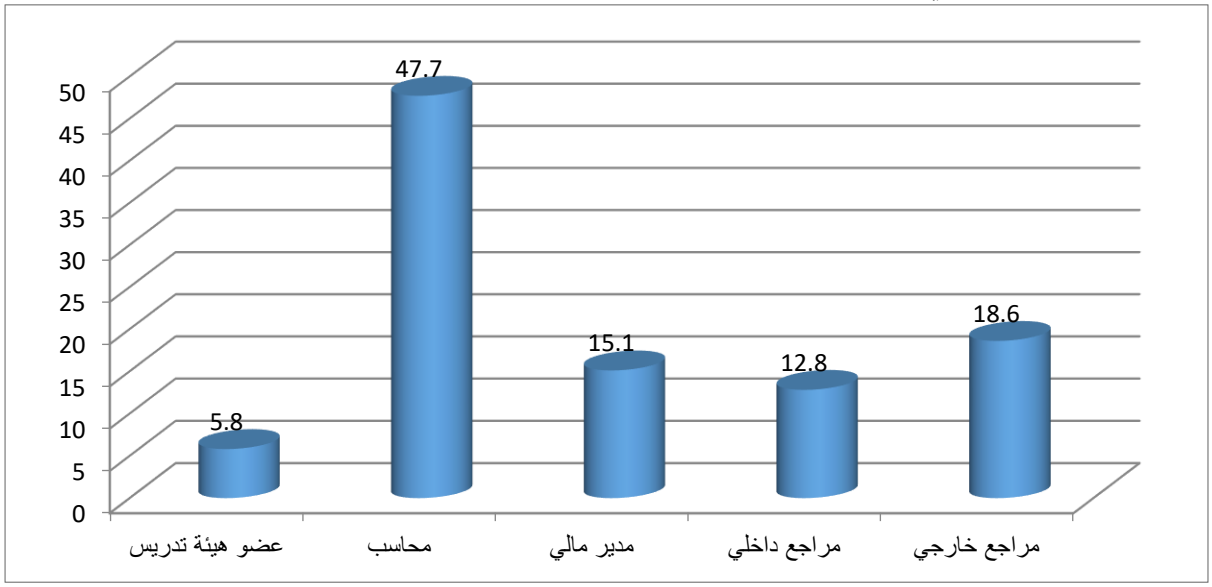

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(8): العمر

العبارة	العدد	النسبة
أقل من 35 سنة.	14	%16.3
من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة.	51	%59.3
من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة.	18	%20.9
45سنة فأكثر.	3	%3.5
المجموع	**86**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 16.3% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 35 سنة، و59.3% أعمارهم من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة، و20.9% أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة، و3.5% أعمارهم 45سنة فأكثر. نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة أعمارهم تزيد عن 35 سنة مما يدعم الدراسة.

شكل(6): العمر

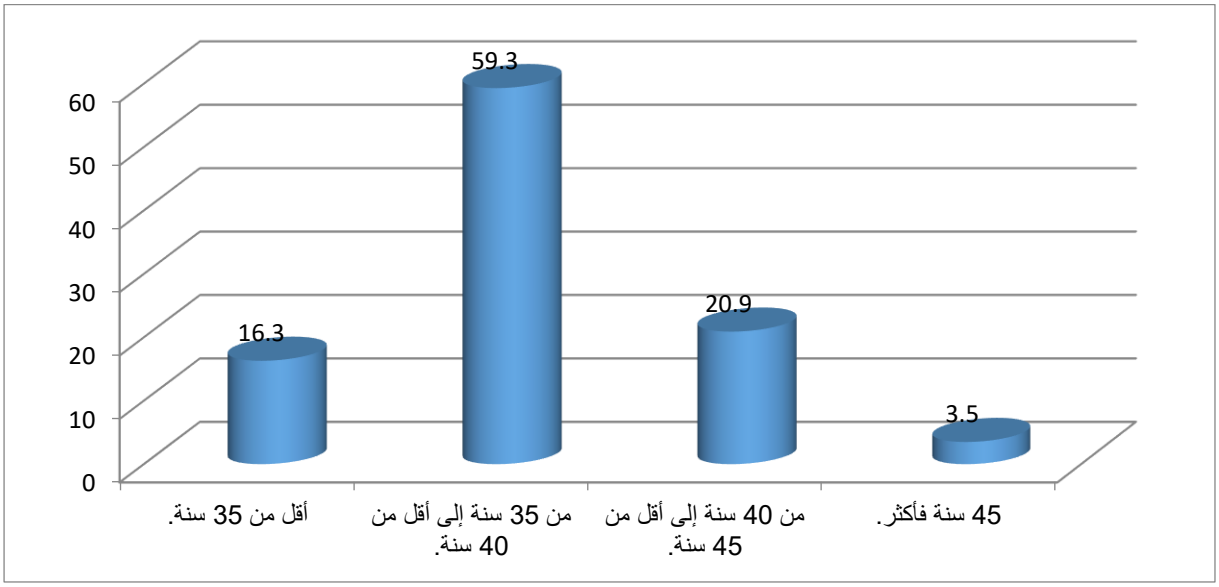

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول (9): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية).

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1– من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل عملية استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية تسجيل المقبوضات النقدية بالدفاتر المحاسبية.	62	23	1	0	0
	72.1	26.7	1.2	0	0
2–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية صرف النقدية (المدفوعات).	63	22	1	0	0
	73.3	25.6	1.2	0	0
3–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية تقسيم الاختصاصات والوظائف المتعلقة بالنقدية المستلمة بين أكثر من موظف، بحيث يصبح عمل أحد الموظفين بمثابة مراجعة على عمل الموظف الآخر.	68	17	0	1	0
	79.1	19.8	0	1.2	0
4–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية التسجيل الفوري للمقبوضات النقدية بمجرد استلامها.	57	29	0	0	0
	66.3	33.7	0	0	0
5–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية استخدام وسائل التسجيل الآلي "أنظمة الكمبيوتر" للمقبوضات النقدية في حال تعددها وتكرارها بشكل مستمر يومياً.	64	21	1	0	0
	74.4	24.4	1.2	0	0
6–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية مطابقة مجموع سجل المقبوضات النقدية مع	61	24	1	0	0
	70.9	27.9	1.2	0	0

الموجود فعلاً من النقدية بواسطة شخص آخر بخلاف الشخص المسئول عن المقبوضات النقدية.					
7–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية إيداع النقدية المحصلة يومياً في البنك بشكل سليم.	57	29	0	0	0
	66.3	33.7	0	0	0
8–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية عدم سداد مدفوعات نقدية من المقبوضات النقدية المستلمة.	65	20	1	0	0
	75.6	23.3	1.2	0	0
الفرضية الأولى	497	185	5	1	0
	72.2	26.9	0.7	0.1	0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1- 72.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل عملية استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية تسجيل المقبوضات النقدية بالدفاتر المحاسبية، و26.7% يوافقون، و1.2% محايدون.
2- 73.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية صرف النقدية (المدفوعات)، و25.6% يوافقون، و1.2 % محايدون.
3- 79.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية تقسيم الاختصاصات والوظائف المتعلقة بالنقدية المستلمة بين أكثر من موظف، بحيث يصبح عمل أحد الموظفين بمثابة مراجعة على عمل الموظف الآخر، و19.8% يوافقون، و1.2% لا يوافقون.
4- 66.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية التسجيل الفوري للمقبوضات النقدية بمجرد استلامها، و33.7% يوافقون.
5- 74.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية استخدام وسائل التسجيل الآلي "أنظمة الكمبيوتر" للمقبوضات النقدية في حال تعددها وتكرارها بشكل مستمر يومياً، و24.4% يوافقون، و1.2 % محايدون.

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

6- 70.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية مطابقة مجموع سجل المقبوضات النقدية مع الموجود فعلاً من النقدية بواسطة شخص آخر بخلاف الشخص المسئول عن المقبوضات النقدية، و27.9% يوافقون، و1.2% محايدون.

7- 66.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية إيداع النقدية المحصلة يومياً في البنك بشكل سليم، و33.7% يوافقون.

8- 75.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية عدم سداد مدفوعات نقدية من المقبوضات النقدية المستلمة، و23.3% يوافقون، و1.2 % محايدون.

9- 72.2% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية " موافق بشدة، و26.9% موافق، و0.7% محايد، و0.1% لا يوافقون.

جدول (10): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية).

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية صرف جميع المدفوعات بشيكات باستثناء صندوق المصروفات النثرية.	76	10	0	0	0
	88.4	11.6	0	0	0
2-من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية اعتماد المدفوعات قبل عملية الصرف.	59	27	0	0	0
	68.6	31.4	0	0	0
3-من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية تركيز صلاحية اعتماد الصرف في عدد محدود من الأفراد وفي حدود صلاحيات معينة.	60	26	0	0	0
	69.8	30.2	0	0	0
4-من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية فصل وظيفة اعتماد الصرف عن وظيفة التوقيع على الشيكات.	60	22	4	0	0
	69.8	25.6	4.7	0	0
	57	29	0	0	0

5–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية التحقق من صحة مستندات الصرف قبل اعتماد الصرف، ويختم على المستندات بالصرف بمجرد توقيع الشيك حتى لا تتكرر عملية الصرف لنفس المستند.	66.3	33.7	0	0	0
6–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية استخدام الشيكات مسلسلة الأرقام، ويؤشر على الشيكات التالفة بتأشيرة ملغاة وتبقى في مسلسلها في دفتر الشيكات.	65	21	0	0	0
	75.6	24.4	0	0	0
7–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية توقيع الشيك من شخصين على الأقل تحقيقاً لمبدأ الرقابة المزدوجة.	61	25	0	0	0
	70.9	29.1	0	0	0
8–من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية مطابقة رصيد النقدية كما في كشف الحساب الذي يعده البنك مع الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة وإعداد مذكرة تسوية حساب البنك شهرياً.	67	17	1	0	1
	77.9	19.8	1.2	0	1.2
الفرضية الثانية	505	177	5	0	1
	73.4	25.7	0.7	0	0.1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1- 88.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية صرف جميع المدفوعات بشيكات باستثناء صندوق المصروفات النثرية، و11.6% يوافقون.

2- 68.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية اعتماد المدفوعات قبل عملية الصرف، و31.4% يوافقون.

3- 69.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية تركيز صلاحية اعتماد الصرف في عدد محدود من الأفراد وفي حدود صلاحيات معينة، و30.2% يوافقون بشدة.

4- 69.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية فصل وظيفة اعتماد الصرف عن وظيفة التوقيع على الشيكات، و25.6% يوافقون، و4.7% محايدون.

5- 66.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية التحقق من صحة مستندات الصرف قبل اعتماد الصرف، ويختم على المستندات بالصرف بمجرد توقيع الشيك حتى لا تتكرر عملية الصرف لنفس المستند، و33.7% يوافقون.

6- 75.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية استخدام الشيكات مسلسلة الأرقام، ويؤشر على الشيكات التالفة بتأشيرة ملغاة وتبقى في مسلسلها في دفتر الشيكات، و24.4% يوافقون.

7- 70.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية توقيع الشيك من شخصين على الأقل تحقيقاً لمبدأ الرقابة المزدوجة، و29.1% يوافقون.

8- 77.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية مطابقة رصيد النقدية كما في كشف الحساب الذي يعده البنك مع الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة وإعداد مذكرة تسوية حساب البنك شهرياً، و19.8% يوافقون، و1.2 % محايدون، و1.2% لا يوافقون بشدة.

9- 73.4% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية " موافق بشدة، و25.7% موافق، و0.7% محايد، و0.1% لا يوافقون.

ب-اختبار الفرضيات

جدول (11): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية).

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج
1	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل عملية استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية تسجيل المقبوضات النقدية بالدفاتر المحاسبية.	66.58	2	0.00	4.71	.482	5.00	دالة

2	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية صرف النقدية (المدفوعات).	69.37	2	0.00	4.72	.477	5.00	دالة
3	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية تقسيم الاختصاصات والوظائف المتعلقة بالنقدية المستلمة بين أكثر من موظف، بحيث يصبح عمل أحد الموظفين بمثابة مراجعة على عمل الموظف الآخر.	85.42	2	0.00	4.77	.501	5.00	دالة
4	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية التسجيل الفوري للمقبوضات النقدية بمجرد استلامها.	9.12	1	0.00	4.66	.476	5.00	دالة
5	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية استخدام وسائل التسجيل الآلي "أنظمة الكمبيوتر" للمقبوضات النقدية في حال تعددها وتكرارها بشكل مستمر يومياً.	72.3	2	0.00	4.73	.471	5.00	دالة
6	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية مطابقة مجموع سجل المقبوضات	63.93	2	0.00	4.70	.487	5.00	دالة

	النقدية مع الموجود فعلاً من النقدية بواسطة شخص آخر بخلاف الشخص المسئول عن المقبوضات النقدية.							
7	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية إيداع النقدية المحصلة يومياً في البنك بشكل سليم.	9.12	1	0.00	4.66	.476	5.00	دالة
8	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية عدم سداد مدفوعات نقدية من المقبوضات النقدية المستلمة.	75.37	2	0.00	4.74	.465	5.00	دالة
الفرضية الأولى ككل		947.233	3	0.00	4.71	.478	5.00	دالة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الأولى.

ونجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الأولى ككل هي أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الأولى، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على الفرضية الأولى ككل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية عليه تم التحقق من الفرضية الأولى.

جدول رقم (12): يوضح الأوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية و قيم اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية) .

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج

1	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية صرف جميع المدفوعات بشيكات باستثناء صندوق المصروفات النثرية.	50.65	1	0.00	4.88	.322	5.00	دالة
2	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية اعتماد المدفوعات قبل عملية الصرف.	11.91	1	0.00	4.69	.467	5.00	دالة
3	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية تركيز صلاحية اعتماد الصرف في عدد محدود من الأفراد وفي حدود صلاحيات معينة.	13.44	1	0.00	4.70	.462	5.00	دالة
4	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية فصل وظيفة اعتماد الصرف عن وظيفة التوقيع على الشيكات.	57.02	2	0.00	4.65	.569	5.00	دالة
5	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية التحقق من صحة مستندات الصرف قبل اعتماد الصرف، ويختم على المستندات بالصرف	9.12	1	0.00	4.66	.476	5.00	دالة

	بمجرد توقيع الشيك حتى لا تتكرر عملية الصرف لنفس المستند.							
6	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية استخدام الشيكات مسلسلة الأرقام، ويؤشر على الشيكات التالفة بتأشيرة ملغاة وتبقى في مسلسلها في دفتر الشيكات.	22.51	1	0.00	4.76	.432	5.00	دالة
7	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية توقيع الشيك من شخصين على الأقل تحقيقاً لمبدأ الرقابة المزدوجة.	15.07	1	0.00	4.71	.457	5.00	دالة
8	من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية مطابقة رصيد النقدية كما في كشف الحساب الذي يعده البنك مع الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة وإعداد مذكرة تسوية حساب البنك شهرياً.	136.33	3	0.00	4.73	.602	5.00	دالة
الفرضية الثانية		977.000	3	0.00	4.72	.483	5.00	دالة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الثانية.

ونجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الثانية ككل هي أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الثانية، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على الفرضية الثانية ككل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية عليه تم التحقق من الفرضية الثانية.

النتائج:

من خلال الدراسة توصل الباحث للنتائج التالية:

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات النقدية، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحث للنتائج الفرعية التالية:

أ/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل عملية استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية تسجيل المقبوضات النقدية بالدفاتر المحاسبية.

ب/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية فصل استلام النقدية (المقبوضات) عن عملية صرف النقدية (المدفوعات).

ج/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية تقسيم الاختصاصات والوظائف المتعلقة بالنقدية المستلمة بين أكثر من موظف، بحيث يصبح عمل أحد الموظفين بمثابة مراجعة على عمل الموظف الآخر.

د/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية فصل وظيفة اعتماد الصرف عن وظيفة التوقيع على الشيكات.

هـ/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية استخدام وسائل التسجيل الآلي "أنظمة الكمبيوتر" للمقبوضات النقدية في حال تعددها وتكرارها بشكل مستمر يومياً.

و/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية مطابقة مجموع سجل المقبوضات النقدية مع الموجود فعلاً من النقدية بواسطة شخص آخر بخلاف الشخص المسئول عن المقبوضات النقدية.

ز/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية إيداع النقدية المحصلة يومياً في البنك بشكل سليم.

ح/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المقبوضات النقدية عدم سداد مدفوعات نقدية من المقبوضات النقدية المستلمة.

2/ **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المدفوعات النقدية**، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحث للنتائج الفرعية التالية:

أ/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية صرف جميع المدفوعات بشيكات باستثناء صندوق المصروفات النثرية.

ب/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية اعتماد المدفوعات قبل عملية الصرف.

ج/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية تركيز صلاحية اعتماد الصرف في عدد محدود من الأفراد وفي حدود صلاحيات معينة.

د/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية فصل وظيفة اعتماد الصرف عن وظيفة التوقيع على الشيكات.

هـ/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية التحقق من صحة مستندات الصرف قبل اعتماد الصرف، ويختم على المستندات بالصرف بمجرد توقيع الشيك حتى لا تتكرر عملية الصرف لنفس المستند.

و/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية استخدام الشيكات مسلسلة الأرقام، ويؤشر على الشيكات التالفة بتأشيرة ملغاة وتبقى في مسلسلها في دفتر الشيكات.

ز/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية توقيع الشيك من شخصين على الأقل تحقيقاً لمبدأ الرقابة المزدوجة.

ح/ أن من متطلبات المراجعة الداخلية للحد من التعدي على المدفوعات النقدية مطابقة رصيد النقدية كما في كشف الحساب الذي يعده البنك مع الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة وإعداد مذكرة تسوية حساب البنك شهرياً.

التوصيات:

استناداً على هذه الدراسة والدراسات السابقة حول الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الحد من الفساد بصورة عامة والفساد المالي بصورة خاصة، يوصي الباحث بالآتي:

1/ تعزيز الرقابة الذاتية، والرقابة الإلكترونية، والرقابة الميكانيكية على الأصول النقدية.

2/ تنظيم دورات تدريبية منتظمة لإكساب المؤسسات والعاملين بها مهارات المحافظة على الأصول النقدية.

3/ توسيع نطاق التعامل مع وسائل الدفع والتحصيل المالي الإلكترونية.

المراجع:

1/ إبراهيم الجزراوي، و عامر الجنابي. (2009م). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

2/ أحمد حسين علي. (2008م). نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

3/ أحمد حلمي جمعة. (2007م). نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

4/ أحمد صالح العمرات. (1990م). المراجعة الداخلية. عمان: دار النشر.

5/ أحمد محمد المبيضين. (2007م). تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. عمان: بحث، جامعة آل البيت،كلية إدارة المال والأعمال، فسم المحاسبة.

6/ أحمد نور. (2003). المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

7/ إدريس عبد السلام اشتيوي. (2003م). المراجعة المالية. بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان.

8/ أمين السيد لطفي. (1997م). نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي". الإسكندرية: الدار الجامعية.

9/ إيهاب عيد. (2002م). النظام القانوني المصرفي. الرياض: جامعة الملك سعود.

10/ حسني عبد الجليل. (2002م). دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات، صفحة 17.

11/ حسين القاضي، و سمير الريشاني. (2009م). موسوعة المعايير المحاسبية الدولية. دمشق: جامعة دمشق.

12/ حميدات, جمعة;. (2004). مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايرر المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية. عمان: رسالة ماجستير غير منشورة.

13/ خالد أمين عبد الله. (2003م). علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية. عمان: دار وائل للنشر.

14/ خالد علي كاجيجي، و إبراهيم محمد فال. (2013م). تحليل القوائم المالية. الرياض: دار المريخ للنشر.

15/ خلف عبد الله الوردات. (2006م). التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلية. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

16/ خليل أبو حشيش. (2005م). المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

17/ خليل الدليمي، ظاهر شاهر القشي، و أسامة عبد المنعم السيد. (2006م). مبادئ المحاسبة المالية. عمان: دار الثقافة للنشروالتوزيع.

18/ خيرت ضيف. (1986م). أصول المحاسبة المالية. بيروت: الدار الجامعية.

19/ رضوان حلوة حنان. (2004م). أسس المحاسبة المالية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

20/ رضوان حلوة حنان. (2006م). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

21/ سمير كامل، و محمد عيسى. (2008م). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية.

22/ سيد عطا السيد. (2009م). نظم المعلومات المحاسبية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

23/ طارق عبد العال حماد. (2006م). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان. الإسكندرية: الدار الجامعية.

24/ عادل رزق. (2007م). الإفصاح في المؤسسات العربية. القاهرة: جامعة عين شمس.

25/ عبد الحميد مانع الصيح. (بلا تاريخ). أثر التضخم على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية المنشورة. المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن، العدد الأول، صفحة 154.

26/ عبد الرازق قاسم. (2003م). المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. دمشق: الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونين السوريين.

27/ عبد الفتاح الصحن، و محمد سمير الصبان. (2004م). أسس المراجعة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

28/ عبد الوهاب نصر علي. (1997م). القياس والإفصاح المحاسبي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

29/ عز عبد الفتاح. (بلا تاريخ). مقدمة في الإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS.

30/ عصام الدين محمد متولي. (2005م). دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان. أم درمان: كلية العلوم الإدارية–جامعة أم درمان الإسلامية.

31/ فضل علي عبد الغني. (2003م). مدى تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. عمان: رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

32/ فهيم لوندي. (2002). المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، الصفحات 121–182.

33/ كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2002م). مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

34/ كين لو. (2017م). المحاسبة المتوسطة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المترجمون) الرياض: مكتبة الملكة فهد الوطنية.

35/ مأمون حمدان. (2002م). مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية. دمشق: رسالة ماجستير جامعة دمشق.

36/ محمد متولي الحمل، و محمد محمد الجزار. (1999م). أصول المراجعة. عمان: دار وائل للنشر.

37/ محمد أبو نصار، و أحمد الظاهر. (2007م). المحاسبة المحاسبة الإدارية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق.

38/ محمد الفيومي. (1992م). مقدمة في الحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها في النظم المحاسبية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

39/ محمد بوتين. (2005م). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

40/ محمد سمير الصبان. (2003م). نظرية المراجعة وآليات التدقيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

41/ محمد سمير الصبان. (2005م). مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

42/ محمد سمير الصبان، و محمد مصطفى سليمان. (2005م). الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. الإسكندرية: الدار الجامعية.

43/ محمد طواهر التهامي، و مسعود صديقي. (2003م). المراجعة وتدقيق الحسابات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

44/ محمد عطية مطر. (1996م). نظرية المحاسبة. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

45/ محمد عطية مطر، حكمت الراوي، و وليد الحيالي. (1996م). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات. القاهرة: مكتبة الفلاح.

46/ محمد محمد الهادي. (1993م). التطورات الحديثة لنظم المعلومات. القاهرة: دار الشروق.

47/ محمد محمود. (2000م). مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

48/ مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2006م). تحليل القوائم المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

49/ نادر شعبان السواح. (2006م). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني. الإسكندرية: الدار الجامعية.

50/ نبيل حمادي. (2008م). التدقيق الداخلي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة.

51/ نعيم سابا خوري . (20 تشرين الثاني, 2000م). محاسبة الأدوات المالية. مجلة البنوك في الأردن، الصفحات 36-41.

52/ وابل علي الوابل. (2001م). أسس المحاسبة. الرياض: أ.د/ وابل بن علي الوابل.

53/ ويجانت، كيسو، و كميل. (2014م). مبادئ المحاسبة. (مصطفى محمد أبو عماره، و نزار صالح الشويمان، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.

54/ يامن خليل الزعبي. (2005). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان . أربد: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموكز.

55/ السوق المالية السعودية. (13 مايو, 2021م) – موقع تداول: www.tadawul.com

56/ معهد المراجعين الداخليين الأمريكي. (2003م) – https://na.theiia.org/Pages/IIAHome.aspx

Abstract:

The researcher dealt with the role of internal audit in reducing cash infringement, and the study aimed to know the requirements of control over cash receipts and payments, and the researcher found a statistically significant relationship between compliance with internal audit requirements and limiting infringement on cash receipts and payments, and the researcher recommended strengthening self-control Electronic control, and mechanical control over monetary assets, in addition to expanding the scope of dealing with electronic payment and financial collection methods.

Keyword: Audit – Internal - Monetary - Receipts – Payments – Control.